والانقطاع ومدرك واضح عدم التلاقي ومعرفة نارخ الوفيات ومعدل الغفلة من المدلس وفاك وزواله المعاصرين لعلهم عن بعض من عرفا ولذلك البخاري يحتمل اللقاء اكتفى بمطلق بعدم العلم بانتفائه و احملوا في هو المرسل والذي اعتمد مع الحرج من النقد وعدم الفتح فيه من لقد اخر لما بلبيه اجله الاول اجماع الصحابة والحصم للبناع في قبوله ومنع العباس عليه بابدا الفارق وهو عليه الدباغ وورود الساغلبهم وهو صحيح الثاني اجماع التابعين ومنع المخالف صحته لانه سكوتي ولين المله ظنيه لاحجه الكبر فيها فلا يعلم مواقعه الساكت بوجه والاجماع المدعى هنا سكوتي قطعا ولثبوت الخلاف فيه عن بعض مجتهدي سلف رضي الله عنهم ولانه خاص بالتابعين ولا يضر قياس غيرهم عليهم لوجود الفارق كالصحابة وقد ذكر من الله انه لا يسأل عن عدالة القرون وان ذلك معلوم لاهل النقد لاعالة تاس عليهم من هو مسلم في العدالة لهم التصدي طن عدالة الوسائط الساقطة قالوا الارسال المجزوم مترلة ان العدل المطلق وقد قالوا الموثق الباقلاني انه حرم في مواضع من الخلاف غالعالم لانه يدلس؟ واجوبة من وجوه الاول انه محل عن اعتماده لاعن امره ولذا لم تحك به الاجماع ٢ انه قد يعلم الخلاف ٣ ان محمد عليه ظن ومحوز ان خالف ٤ انه لا يلزم من ذكره في جميع مواضع الخلاف كالروايه بالمعنى والفتوى ٥ انه يلزم ان لا ينقل الا مرسل الغالم والحق ان عاده العلما والعمل قد احلفت ذلك بالتحريه تكون العاده سعته في ذلك دون مجرد الاحتمال من عبر عاده لانه لا يحصل به ظن مع الغلبة حملا لهم في ذلك والله اعلم الثالث تناول دلة قبول الاجماع للمرسل واجب بالمنع في السمعات واما العقلي فان اعتقد صحته لزمه قبول ما افاد الظن من المرسل والظاهر ان ما افاد الظن اوجب العمل وكذلك جميع اقبول اراسيل الصحابه وما الجمهور يصححه كعابق البخاري وكسلم المحروم بها وكان من اوجب الاسناد يرى وجوب طلب الظن الاقوى من قبل المرسل لكنفي بمجرد الظن وهذا القوي عند حصول الظن الرابع عمل الراوي على السلامه بوجب قبول مرسله ولكنه الجواب ان طريق المرسل الى صحه اعتقاد صحه ما ارسله طرق اجتهادي والتقليد في الاجتهاديات محرم عمل المجتهدين الا عند الضروره كالخوف والتعديل وانما وجب قبول الخبر لانه اجتهاد للنفقه فيه ولذلك ترك الاجتهاد للحرم وقد علمت من هذا الجواب محه من اوجب الاسناد ولعله ايضا ان قبوله مطلقا يستلزم قبول مرسل من يقبل المجاهيل ومتاخر المحلف فيهم تبعيه من يقبل المجاهيل كالبخاري

فائده اذا ارسل الصحابي او ارسل غير الصحابي ما لم يكن معروفا بالرواية عن الصحابة فقط كابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم فالظاهر انه لا يقبل الا ان يعلم من عادته انه لا يروي الا عن صحابي او يسمي من ارسل عنه او يعلم من عادته انه لا يسمي الا صحابيا او يعلم من عادته انه لا يسمي الا من يحتج بحديثه فيكون كالمسند في ذلك كله ولا يضر احتمال ان يكون من ارسل عنه ممن لا يحتج بحديثه لان الاصل عدم ذلك وهذا ظاهر جيد

ما يعرف كون اللحن عنهم وقبحهم مجازي قد عرف اهل الحديث حرصهم على اخذ العلم عن اهله المعارف غالبا حتى دخل حديث المجاريح في قابل المجاهيل وثبت الجميع على قابل المرسل وقد يسند بعض الائمة للتعبير على المنظر في الاسناد مذهب بعض اتباعه او غيرهم الى ان رواته عن اسند الحديث الله يقتضي صحة الحديث عنده وبعد له لرجال اسناده فعرف الاتساع احضار او ارسل الحديث بضعيفه الجزم وهو مذهب بعض اصحاب حتى اعتمد ان الراوي اذا عن الرجل بعض تعديله و عليه عمل بعض مصنفي الربه وهو مذهب ضعيف جدا المأعلم من رواية الضعفا عن الضعفا

فائدة اعلم ان من قبل المرسل لا يقول سقوط البحث عن اسناد لانه يجب البحث عن السند عند التعارض عمل كلا المذهبين وقدر الحديث لطعن بكذب الراوي عن ما روى سواء قراره او بالقرائن عمدا وهو الموضوع وقد يطلق على اعم العمد والمتهم وهو المتروك او لفحش غلطه او غفلته وهو المنكر على رأي او لوهمه مع بعثه فان اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو فالمعل وهو حتى يدخل تحته الشاذ والمنكر والمضطرب وشبهه ما تردد الحنفية بعدم شهرته مع مسيس الحاجه اليه لكنه صار كالمعل من عدة وجوه المتسله ان ظن صدق الراوي بعد ان كان اقوى عمل عليه وهو الغالب وان كان اضعف اعمل بقرائن الصحة هي في الموضعين وهذا ما در لكنه غير مقطوع بامتناعه وقد ذكر الحديث المخالفة فان كانت بتعبير السياق مثل ان يذكر رجلا لم يذكر في الاسناد في موضع رجل اسقطه من اهل الاسناد اما لانه عرض ذكر الرجل لذكر بدله لا من اسناد قطع في طرق الحديث او في حديث اشترك جماعة في روايته الجهل وهم كلهم او اكثرهم بامرا وكون بعضهم اختلاف فمن زاد واعتمد او نحو ذلك فمدارج الاسناد او يدرج موقوف مرفوع فمدارج المتن او سعد بن وقاص فالمعلول او زيادة راو فالمدرب في مبهم المسند بدا او سعد حرف مع بقا السياق فالمصحف والمحرف والنقص المغير للمعنى حرام والروايه بالمرادف جائزة لعالم عالم بما يحيل المعاني فان خفي المعنى احتج لبيانه ويسمى شرح الغريب وسان المشكل والعربب وقدر ما يحتاج اليه اسد يسمى بها ان تكثر غريب الراوي وقد يكتفي ما اشتهر به لعرض وضعفوا فيه الموضح او يكون مقلا فلا يكثر الاخذ عنه وفيه الوحدان او سمي احضارا وفيه المبهمات وقد يقبل المبهم ولو ابهم بلفظ التعديل على الاظهر لما مضى في المرسل من المنع من دخول التعديل والاجماع في مواضع الاحتمال وهذه امثلة لها وقد يتعصب بعضهم بالقبول الصحيح المجروح وقبلها